1

الفصل 1:
أنشطة مجموعة البنك

يسلط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الأساسية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي تتألف من البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية. وإذا كان البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة الإنمائية الأساسية، فإن هذه المؤسسات تنفذ مجموعة متنوعة من الحلول المالية، ومن أنشطة تيسير التجارة والاستثمار، ودعم القطاع الخاص لبلداننا الأعضاء.

1.1: الأداء الاقتصاديّ في الآونة الأخيرة

يواجه الاقتصاد العالميّ عدداً من حالات عدم الاستقرار، منها الانقسامات الجيوسياسية. وهو ما أسفر عن انخفاض في معدل النموّ من 3.5% سنة 2023 إلى 3.3% سنة 2024، ويُتوقع أن يبلغ هذا المعدّل 2.8% سنة 2025. وشهدت البلدان المتقدمة زيادةً ضئيلةً من 1.7% سنة 2023 إلى 1.8% سنة 2024، ويُتوقَّع تباطؤ إلى 1.4% سنة 2025. كذلك، الأسواق الناشئة والبلدان النامية تباطؤاً في النموّ من 4.7% سنة 2023 إلى 4.3% سنة 2024، ويُتوقَّع أن يحدُث انخفاض آخر إلى 3.7% سنة 2025، وهو ما يشير إلى الصعوبات الاقتصادية العالمية.

ويعاني المشهد الاقتصاديّ للبلدان الأعضاء في البنك، حالياً، من صعوبات ناجمة في المقام الأول عن ارتفاع التضخم، واضطرابات سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وشهدت معدلات النموّ انخفاضاً شديداً من 5.6% سنة 2022 إلى 3.5% سنة 2023. غير أن معدّل النموّ ظلّ مستقرّاً في 3.5% سنة 2024 وكان يُتوقَّع أن يبلغ 3.4% سنة 2025.

وزاد النزاع الدائر في غزة من حدّة هذه المصاعب الاقتصادية، وهو ما أدّى إلى تأثير مضاعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلها. وتدل الشواهد التاريخية على أنّه يمكن أن يكون لهذه النزاعات الإقليمية انعكاسات خطيرة على النموّ الاقتصاديّ، كما يتّضح من خفض صندوق النقد الدوليّ تقديراته للنموّ سنة 2024 عدة مرات. وأسفر النزاع عن خسائر بشرية هائلة، إذ تشير التقارير إلى أكثر من 46,000 شهيد فلسطينيّ وأكثر من 100,000 جريح، ونزوح كبير في لبنان الذي أُجبر فيه أكثر من 833,000 شخص على مغادرة بيوتهم.

وعلى الصعيد الإقليميّ، تتباين اتجاهات النموّ تبايناً كبيراً. فمنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهدان نتائج متباينة. فقد تباطأ النموّ في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 4.5% سنة 2023 إلى 4.3% سنة 2024. أمّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد انخفض النموّ انخفاضاً حادّاً من 5.8% سنة 2022 إلى 1.5% فقط سنة 2023، وانتعش انتعاشاً ضئيلاً بنسبة 1.6% سنة 2024، وكان يُتوقَّع أن يبلغ 3.0% سنة 2025. وفي المقابل، شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادةً في معدل النموّ من 3.7% سنة 2023 إلى 4.2% سنة 2024.

ويظل التضخم مشكلة مستعجَلة. فقد انخفضت المعدلات العالمية من 6.6% سنة 2023 إلى 5.7% سنة 2024 و4.3% سنة 2025. بيد أن التضخم أشدّ في البلدان الأعضاء في البنك حيث لم ينخفض إلاّ انخفاضاً طفيفاً من 16.6% سنة 2023 إلى 16.4% سنة 2024، ويُتوقَّع أن ينخفض إلى 12.1% سنة 2025. وكان تأثر منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالغاً؛ وواجهت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا أعلى معدل تضخم: الأولى بنسبة 19.0% والأخرى بنسبة 18.7% سنة 2024.

ولا تزال مستويات الديون مصدر قلق كبير، لأن متوسط الدين الحكومي في جميع البلدان الأعضاء في البنك شهد ارتفاعاً طفيفاً من 43.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 إلى 44.1% سنة 2023. غير أن هذا الارتفاع انخفض قليلاً إلى 43.5% سنة 2024، وكان يُتوقَّع أن ينخفض مرة أخرى إلى 43.2 سنة 2024.

وتتحمل بلدان البنك ذات الدخل المنخفض أثقل أعباء ديون بلغت 83.5% من الناتج المحليّ الإجماليّ سنة 2024، ويُتوقَّع أن تنخفض إلى 82.1% سنة 2025.

وارتفعت معدّلات البطالة في البلدان الأعضاء في البنك ارتفاعاً طفيفاً من 5.4% سنة 2023 إلى 5.5% سنة 2024. غير أن هذه المعدلات لا تزال مرتفعة ارتفاعاً متفاوتاً بين النساء (6.2%) والشباب (11.2%). وفي سنة 2024، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل بطالة بنسبة 10.0%، تليها منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا بنسبة 5.2%. ولا بد من إيجاد حلّ لمشكلات البطالة هذه حتى يمكن النهوض بالنموّ الاقتصاديّ الشامل وتعظيم تأثير المشاريع الإنمائية.

الشكل 1.1: صافي اعتمادات مجموعة البنك

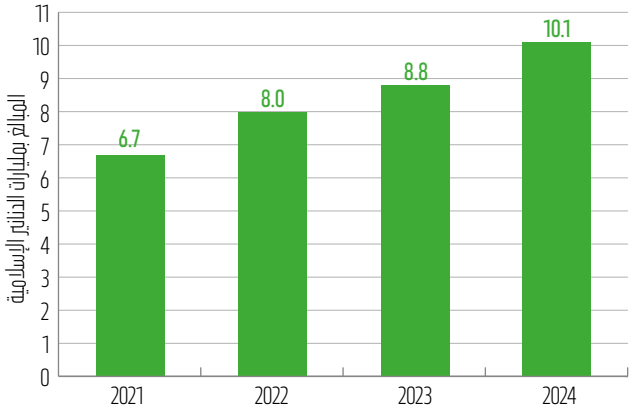

الشكل 2.1: اتجاهات حصص الكيانات من إجمالي صافي اعتمادات مجموعة البنك

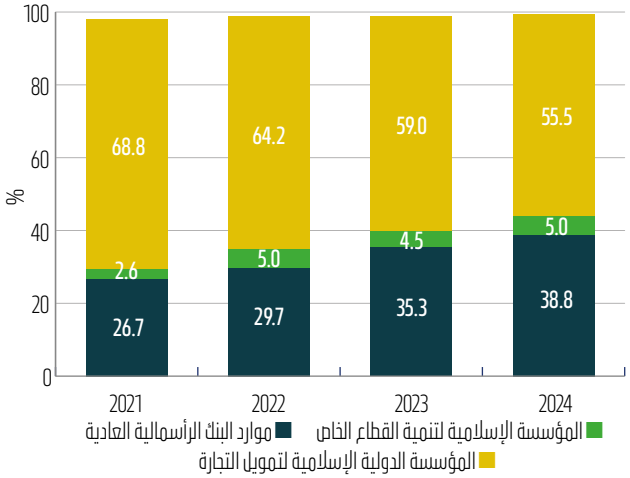

الشكل 3.1: صافي الاعتمادات بحسب الكيانات والصناديق

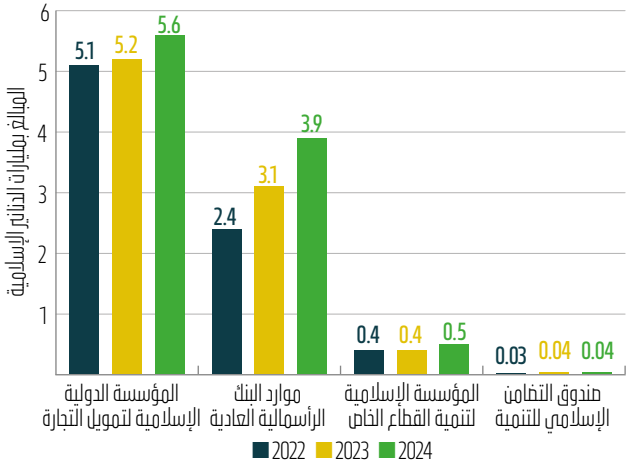

الشكل 4.1: اتجاهات الصرف والسداد في مجموعة البنك

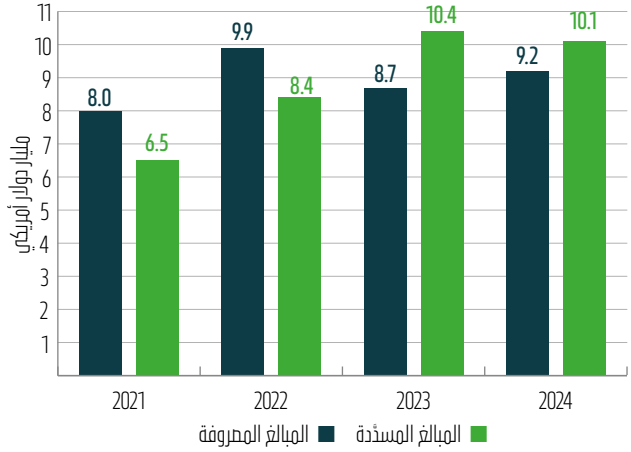

2.1: أبرز النتائج التشغيلية

في سنة 2024، أبان البنك عن التزامه وقدرته على الصمود، فواصل تقديم الدعم المالي اللازم لبلدانه الأعضاء، على الرغم من الأزمات الإنسانية المستمرة والصعوبات المستجدّة. وقد بلغ إجمالي الاعتمادات الصافية التراكمية لمجموعة البنك منذ إنشائها 194.8 مليار دولار أمريكي مقابل 181.7 مليار دولار أمريكي سنة 2023. وتجسّد هذه الزيادة جهود البنك المستمرة لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لمجموعة من القضايا العاجلة، منها الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، وبناء القدرة على الصمود في أعقاب النزاعات في كلٍّ من أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

وزادت مجموعة البنك كثيراً من حجم عملياتها بسبب تعاظم الطلب. ففي سنة 2024، ارتفعت الاعتمادات الصافية إلى 13.2 مليار دولار أمريكي (10.1 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12.3% عما كانت عليه في السنة السابقة (الشكل 1-1).

ويكشف توزيع الاعتمادات عن أن موارد البنك الرأسمالية العادية مثّلت 38.8% من إجمالي الاعتمادات، وأن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ساهمت بنسبة 5.0%، وأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استأثرت بنسبة 55.5% (الشكل 1-2).

واصلت كيانات مجموعة البنك زيادة اعتماداتها خلال السنة الماضية بسبب الزيادة في طلب البلدان الأعضاء. وفي سنة 2024، نظراً لعودة سلاسل الإمداد إلى حالتها الطبيعية، زادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من حجم التمويل المخصَّص للتجارة بمبلغ قدره 7.3 مليار دولار أمريكي (5.6 مليار دينار إسلامي)، وذلك لدعم قطاعات الطاقة والغذاء والزراعة. وارتفعت اعتمادات البنك الصافية من موارده الرأسمالية العادية إلى 5.1 مليار دولار أمريكي (3.9 مليار دينار إسلامي)، وهو ما يمثل زيادة تجاوزت 23%، وذلك لدعم تطوير رأس المال البشري، والحد من الفقر، وبناء القدرة على الصمود، والأمن الغذائي. كذلك، زادت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من اعتماداتها الصافية إلى 663.0 مليون دولار أمريكي (508.4 مليون دينار إسلامي) مقابل 531.7 مليون دولار أمريكي (396.3 مليون دينار إسلامي) في السنة السابقة (الشكل 1-3).

وكانت نتيجة الزيادة السريعة للاعتمادات وضرورة الإفراج عن بعض الالتزامات التراكمية غير المصروفة أن تدفقات الصرف لم تتجاوز تدفقات السداد حتى الآن. ويُتوقع أن تكون هذه الحالة مؤقتة، وأن تتغير حالما يبدأ تحوُّل المستوى الأعلى من الاعتمادات إلى مصروفات.

الشكل 5.1: توزيع حافظ اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بحسب القطاعات سنة 2024

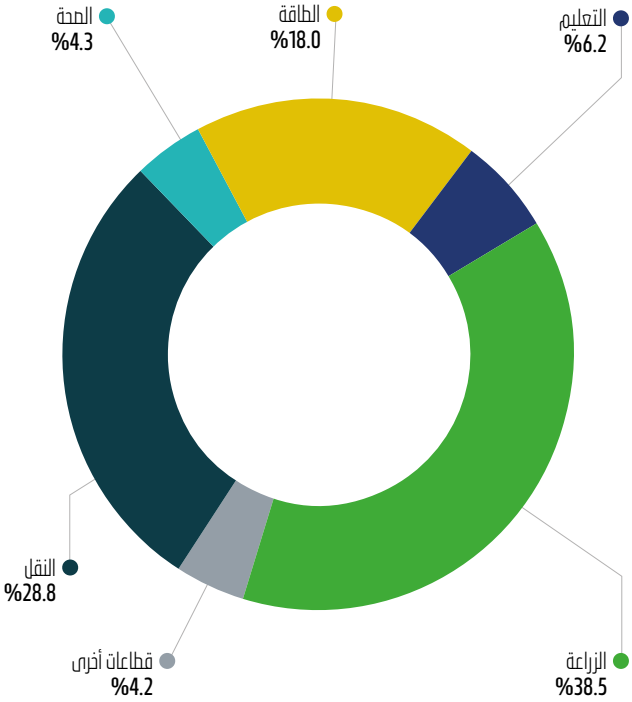

تشير اتجاهات التمويل بحسب القطاعات إلى حدوث تحول كبير. فقد ارتفع تمويل الطاقة من 9.4% سنة 2023 إلى

%18.0

من حافظ الاعتمادات السنوية.

الشكل 6.1: اتجاهات حافظ اعتمادات ومصروفات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

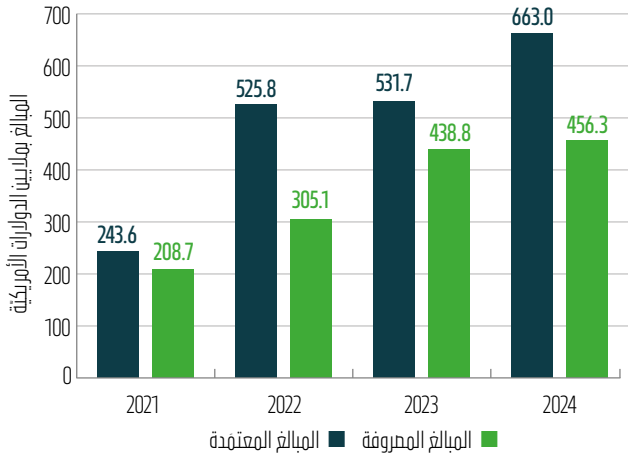

الشكل 7.1: اتجاهات حافظ اعتمادات ومصروفات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

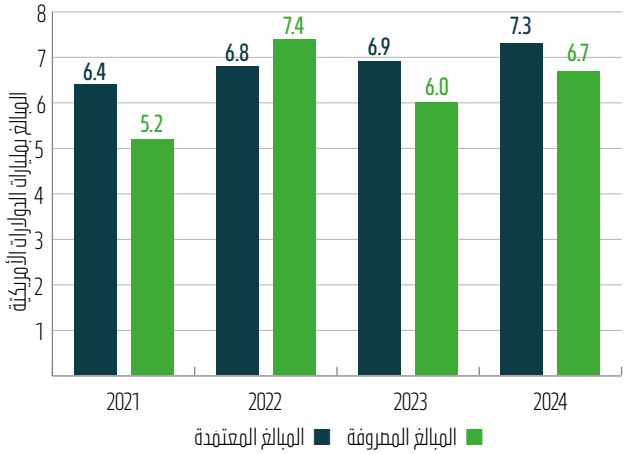

وفي سنة 2024، زادت المبالغ المصروفة من 8.7 مليار دولار أمريكيّ سنة 2023 إلى 9.2 مليار دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل 69.5% من حافظ اعتمادات مجموعة البنك. وفي الوقت نفسه، كان دعم البلدان الأعضاء لمجموعة البنك ضخماً، فقد زادت المبالغ المسدّدة من 8.4 مليار دولار أمريكيّ سنة 2022 إلى 10.1 مليار دولار أمريكيّ سنة 2024 (الشكل 1-4).

وقد أعطى البنك الأولوية للأمن الغذائيّ؛ فاتخذ مبادرات مثل برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي، الذي يرمي إلى سدّ الاحتياجات الفورية مع تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة لفائدة الأجيال المقبلة. كذلك، كان إيلاء الاهتمام لإنشاء بنى تحتية غير مضرة بالبيئة وقادرة على الصمود في مجالي الطاقة والنقل جانباً أساسياً في استراتيجية البنك المتعلقة بالتمويل الإنمائيّ.

وتشير اتجاهات التمويل بحسب القطاعات إلى حدوث تحول كبير. فقد ارتفع تمويل الطاقة من 9.4% سنة 2023 إلى 18.0% من حافظ الاعتمادات السنوية (الشكل 1-5). وظلّ قطاع الزراعة هو القطاع المهيمن بنسبة 38.5% من إجمالي الاعتمادات سنة 2024 مقابل 8.0% في السنة السابقة. وانخفض تمويل النقل انخفاضاً طفيفاً من 29.6% سنة 2023 إلى 28.8%.

اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

ارتفع حافظ اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 531.7 مليون دولار أمريكيّ سنة 2023 إلى 663.0 مليون دولار أمريكيّ سنة 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 24.7% (الشكل 1-6). وتجسّد هذه الزيادة تغيراً منهجياً يرمي إلى تركيز نموذج عمل المؤسسة على التمويل الائتماني من أجل تنمية القطاع الخاص. وتمثل التنمية في القطاع المالي 49.0% من تمويل المؤسسة، تليها الصناعة والتعدين (20.4%)، فالنقل (12.0%).

اعتمادات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

في الوقت الذي تزداد سلاسل الإمداد عودةً إلى حالتها الطبيعية، تلقى تمويل التجارة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعماً بلغ قدره 7.3 مليار دولار أمريكيّ سنة 2024 مقابل 6.9 مليار دولار أمريكيّ سنة 2023 (الشكل 1-7). وزادت هذه المؤسسة صرف التمويل، بنسبة 10.5%، إلى 6.7 مليار دولار أمريكيّ سنة 2024، وهو ما يمثل 91.2% من حافظ الاعتمادات

الأعمال المؤمَّنة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات:

في سنة 2024، قدّمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ما مجموعه 12.9 مليون دولار أمريكيّ لتأمين الأعمال (الشكل 1-8)، وكان معظمها في المتاجرة القصيرة المدة بمختلف السلع والخدمات في معظم البلدان الأعضاء في هذه المؤسسة، وفي العديد من البلدان غير الأعضاء. وتقدم هذه المؤسسة خدمات التأمين التي لها تأثير إيجابيّ على مبادرات الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والعمل المناخيّ.

الشكل 8.1: اتجاهات الأعمال المؤمَّنة والاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

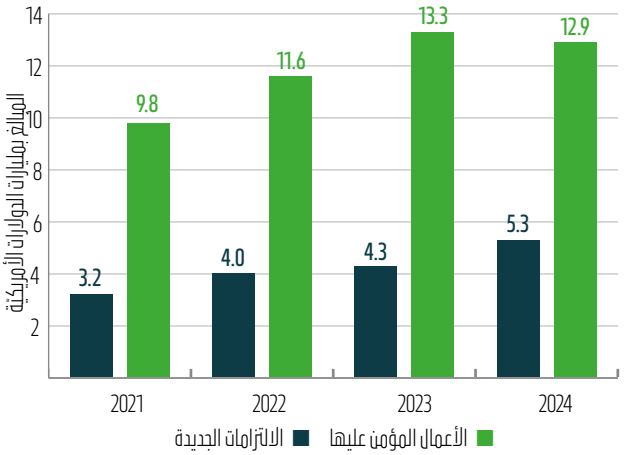

وعلى الصعيد الإقليميّ، شهد توزيع الأموال تغيُّراً طفيفاً. فقد انخفضت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 26.8% سنة 2023 إلى 22.5% سنة 2024 (الشكل 1-9)، وارتفعت حصة آسيا من 41.7% سنة 2023 إلى 47.9% سنة 2024.

الشكل 9.1: توزيع صافي اعتمادات مجموعة البنك سنة 2024 بحسب المناطق

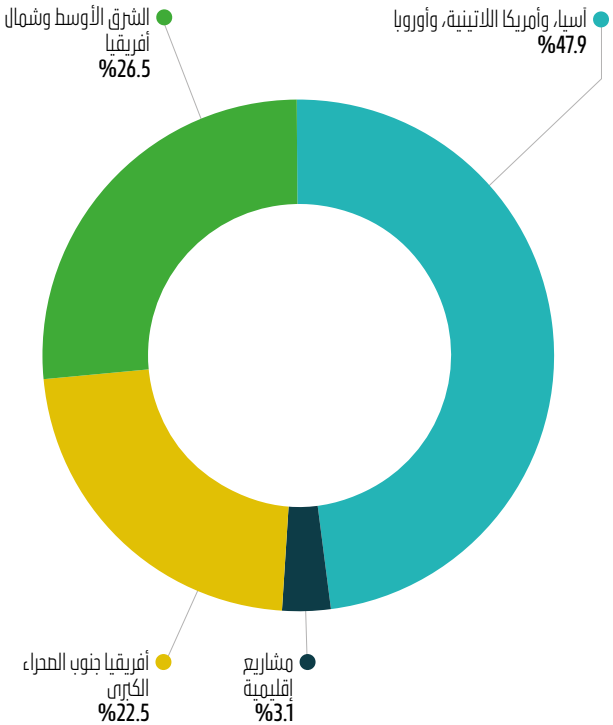

3.1: التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية مجموعة البنك 2025

أجرى البنك عملية إعادة مواءمة استراتيجية كبرى وفاءً بالاحتياجات الإنمائية المتغيرة لبلدانه الأعضاء السبعة والخمسين، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد19-. وقد جاءت هذه المبادرة بطلب من مجلس المحافظين خلال الاجتماعات السنوية السادسة والأربعين التي عُقدت في شهر سبتمبر 2021 بطشقند (أوزبكستان). ولما كان البنك يدرك تبعات الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد العالميّ، فإنه أعاد النظر في استراتيجيته العشرية الحالية المعتمَدة سنة 2014 حتى تكون أكثر مواءمة للأولويات الحالية للبلدان الأعضاء.

وقد أسفر هذا الفحص عن إقرار الاستراتيجية المعادة مواءمتها (2023-2025)، بعنوان "إعادة المواءمة الاستراتيجية للبنك الإسلامي للتنمية (2023-2025): تعزيز التنمية البشرية الشاملة والبنى التحتية المستدامة"، التي اعتُمدت في 3 يونيو 2022، خلال الاجتماعات السنوية السابعة والأربعين التي عُقدت بشرم الشيخ (مصر). وترمي هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تعزيز تصدي البنك للمشكلات الإنمائية العاجلة التي تواجهها بلدانه الأعضاء.

ودُمجت الاستراتيجية المعاد مواءمتها في إطار للإدارة القائمة على النتائج يتضمَّن مجموعة من مؤشرات الأداء الأساسية، وذلك لضمان تنفيذها الفعال. ويُعَدُّ تقرير سنويّ مفصَّل عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها ويُعرَض على مجلس المحافظين. وقد نجح البنك حتى الآن في تحقيق أهدافه المتعلقة باعتماد العمليات تحقيقاً تجاوز التوقعات سنة 2024، وهو ما يدلّ على سلوكه مساراً إيجابيّاً في بلوغ أهدافه الاستراتيجية.

وينقسم تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها إلى ثلاث مراحل مختلفة هي: (1) مراجعة وإعادة مواءمة الاستراتيجية؛ (2) التحضير والاستعداد لتنفيذ الاستراتيجية؛ (3) بدء تنفيذ الاستراتيجية. وقد اكتملت المرحلتان الأوليان، فكانتا أساساً صلباً للمرحلة الثالثة الجارية، التي تتمثَّل في التنفيذ الفعليّ للاستراتيجية. وبعد سنتين من إقرار الاستراتيجية، بدأ البنك يُعِدُّ توجهه الاستراتيجيّ التالي كي يواصل الوفاء بالاحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء.

4.1: إعلان الخمسينية في الرياض

مثلت الذكرى السنويّة الخمسون لإنشاء البنك مرحلة استراتيجية مهمّة، اعتمد فيها المحافظون إعلاناً رسمياً هو "إعلان الخمسينية في الرياض". وكان الهدف من هذا الإعلان هو الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك بتقدير إنجازاته، وإعادة تأكيد مبادئه، وتجديد المحافظين التزامهم بأهدافه، وتقديم توجيهات تمكّنه من التخطيط لمستقبله. وينصّ الإعلان على عوامل تمكين أساسية تتعلق بتحسين جاهزية مجموعة البنك من الناحية المؤسسية، وتوفير الموارد اللازمة، والتموضع الاستراتيجيّ. وتلك العوامل الأساسية هي:

- تعزيز هيكل مجموعة البنك وإطار حوكمتها؛
- زيادة التمويل الميسَّر للوفاء بالاحتياجات المالية المتزايدة للبلدان الأعضاء وضمان الاستدامة المالية لمجموعة البنك؛
- زيادة المنح بإقامة شراكات دولية من أجل تعبئة موارد إضافية من الجهات المانحة الرسمية، والقطاع الخاص، والقطاع الثالث؛
- تعزيز مكانة مجموعة البنك في القطاع المالي الإسلامي؛
- تعزيز مكانة مجموعة البنك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وسيوجّه هذا الإعلان التاريخيّ تدخلات البنك في إطار دورة جديدة من التخطيط الاستراتيجيّ الطويل الأمد، ترمي إلى وضع إطار استراتيجي عشريّ جديد. وإضافةً إلى ذلك، يعمل البنك على إطلاق مبادرة خاصة من أجل إنشاء نافذة ميسَّرة لبلدانه الأعضاء الأقلّ نموّاً، وذلك طبقاً لعامل التمكين الأساسيّ الثاني المنصوص عليه في الإعلان.

5.1: برنامج معالجة قضية الأمن الغذائيّ

في سنة 2024، واصلت مجموعة البنك تنفيذ برنامج معالجة قضية الأمن الغذائيّ الذي تبلغ قيمته 10.54 مليار دولار أمريكيّ والذي اعتُمد في شهر يوليو 2022 من أجل دعم البلدان الأعضاء فيما تبذله من جهود لتفادي الأزمات الغذائية وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية.

وفي إطار هذا البرنامج، تتضمن مساهمة البنك اعتمادات قدرها 4.0 مليارات دولار أمريكيّ، وتسريع صرف التمويل للعمليات الجارية التي تبلغ قيمتها 1.7 مليار دولار أمريكيّ. ويُتوقَّع أن تكون مساهمات كيانات مجموعة البنك كما يلي: (أ) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة- 4.5 مليار دولار أمريكيّ؛ (ب) المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص- 269 مليون دولار أمريكيّ؛ (ج) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية- 75 مليون دولار أمريكيّ؛ (د) المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات- 500 مليون دولار أمريكيّ للتأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية.

وقد أحرزت مجموعة البنك تقدّماً كبيراً في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائيّ. ففي 31 ديسمبر 2024، كانت مجموعة البنك قد اعتمدت مبلغاً تراكميّاً قدره 7.97 مليارات دولار أمريكيّ في إطار المشاريع، منها مبلغ 0.08 مليار دولار أمريكيّ من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، و4.91 مليار دولار أمريكيّ من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، و0.03 مليار دولار أمريكيّ من صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية، و1.12 مليار دولار أمريكيّ من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وسُرِّع صرف 0.92 مليار دولار أمريكيّ.

سيوجّه هذا الإعلان التاريخيّ تدخلات البنك في إطار دورة جديدة من التخطيط الاستراتيجيّ الطويل الأمد، ترمي إلى وضع إطار استراتيجي عشريّ جديد.

الشكل 1-10: الحالة العامة لبرنامج معالجة قضية الأمن الغذائي
(بمليارات الدولارات الأمريكيّة)

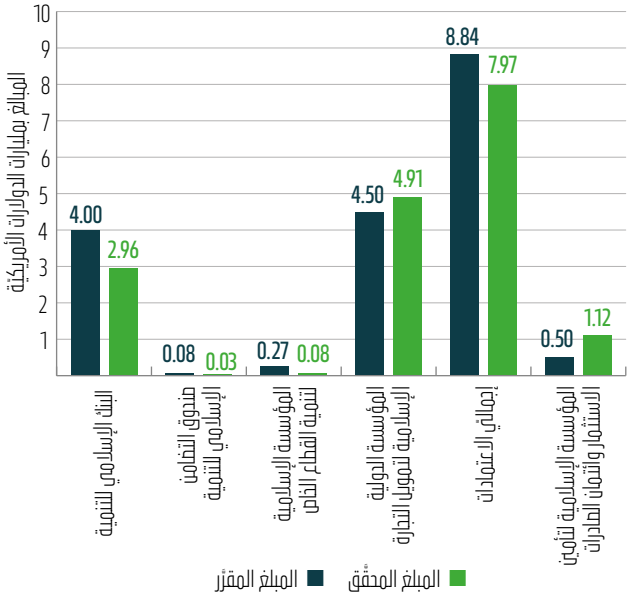

6.1: إنجازات مجموعة البنك

1.6.1: الأنشطة الإنمائية الأساسية

في سنة 2024، بلغت اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية 5.1 مليار دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل زيادة مهمّة من 4.1 مليار دولار أمريكيّ سنة 2023 و3.1 مليارات دولار أمريكيّ سنة 2022. ولا يجسّد هذا النموّ التزام البنك بالوفاء بالاحتياجات الإنمائية للبلدان الأعضاء فحسب، بل يتجاوز أيضاً الهدف السنويّ بنسبة 12.8%. ويبلغ مجموع المشاريع المعتمدة 45 مشروعاً في 28 بلداً عضواً، وتركز أساساً على قطاعي الزراعة والنقل.

النتائج الإنمائية المتوقعة:

الزراعة

سيستفيد نحو
1.7 مليون
مزارع من الخدمات الزراعية؛

زيادة متوقعة قدرها
190,000 طن
في إنتاج المحاصيل؛

توفير أكثر من
145 مليون م³
من الموارد المائية.

المعايش والمنشآت

تحسين معايش نحو
80,000
شخص؛
إنشاء أو تحسين أكثر من
60,000
منشأة.

النقل

زيادة متوقعة في القدرة البحرية قدرها
50,000 طن
في السنة.

تحسين فرص حصول
3.5 مليون
شخص على خدمات النقل.

سيُمَدّ أو يُحسَّن أو يعاد تأهيل
660 كلم
من خطوط السكك الحديدية.

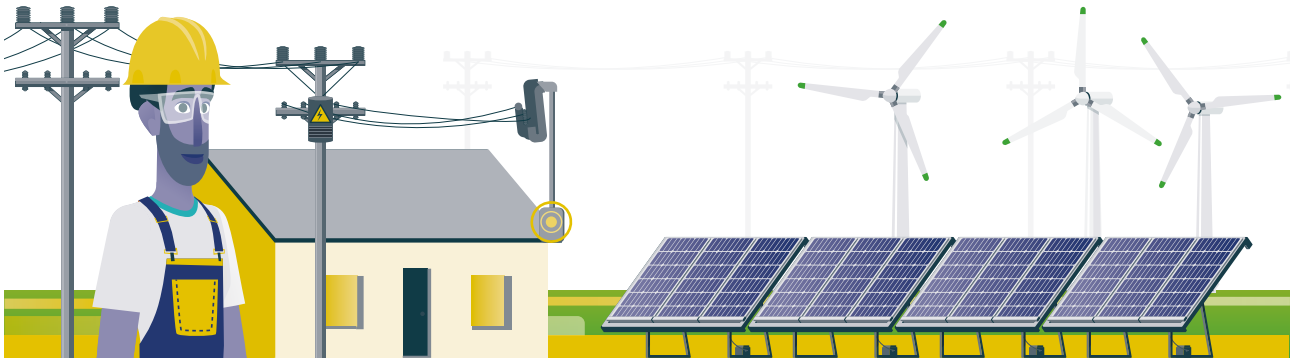

الطاقة

ربط
864,000
بيت بالكهرباء.

اتركيب أكثر من
10,000 ميغاوات
من قدرة توليد الطاقة المتجددة.

ستُركَّب أو تُحدَّث أو يعاد تأهيل
1,250 كلم
من خطوط النقل والتوزيع.

مبادرات التمكين

استفادة
83,000
امرأة من مبادرات تمكين المرأة.

استفادة
18,000
شاب من مبادرات تمكين الشباب.

التعليم والرعاية الصحية

سيستفيد
98,000
طالب من مشاريع التعليم.

سيستفيد
150,000
شخص من خدمات العيادات الخارجية.

سيستفيد
16,500
شخص من خدمات العيادات الداخلية.

وصول حملات الرعاية الصحية الوقائية إلى
61,000
شخص.

بناء القدرة على الصمود:

تعزيز قدرة
11.3 مليون
شخص على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ والصدمات الخارجية.

2.6.1: تعزيز تنمية القطاع الخاص

تحرص المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بصفتها كيان مجموعة البنك المعنيّ بالقطاع الخاص، على تعزيز تنمية هذا القطاع، وذلك بالتصدي لمهامّ أساسية، كتوفير التمويل، ولا سيما للقطاعات الاقتصادية الأساسية (كالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنى التحتية) من أجل حفز التقدُّم المستدام والشامل.

وفي سنة 2024، بلغت اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 663.0 مليون دولار أمريكيّ، ووُجِّهت للدعم المالي للمؤسسات الشريكة والاستثمار في مبادرات تنمية القطاع الخاص. وفي هذه السنة، توزعت هذه الاعتمادات بين خطوط تمويل (49.02%) وتمويل آجل (50.98%)، طبقاً لتركيز المؤسسة على مهامها الاستراتيجية والأساسية. وهكذا بلغ إجماليّ الاعتمادات التراكمية للمشاريع منذ إنشاء المؤسسة 7.58 مليار دولار أمريكيّ.

ومن حيث التوزيع القطاعيّ، خُصّصت 49.02% من اعتمادات المشاريع الجديدة لقطاع التمويل، ووُجِّهت الاعتمادات الأخرى للقطاعات غير المالية الشديدة التأثير، كالصناعة والتعدين (20.43%)، والنقل (12.02%)، والطاقة (11.16%)، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (7.36%).

في سنة 2024، بلغت اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

663.0 مليون دولار أمريكيّ،

ووُجِّهت للدعم المالي للمؤسسات الشريكة والاستثمار في مبادرات تنمية القطاع الخاص

3.6.1: تمويل التجارة والتنمية

تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مساعدة بلدانها الأعضاء على سدّ احتياجاتها الحالية والمستجدّة في قطاعات أساسية، كالطاقة، والأغذية، والزراعة، والقطاع الخاص.

وفي سنة 2024، حققت المؤسسة رقماً قياسياً آخر في الاعتمادات المخصَّصة لتمويل التجارة، وذلك باعتماد أكثر من 7.3 مليار دولار أمريكيّ لتمويل 110 عمليات. والجدير بالذكر أن 38% من هذه الاعتمادات خُصصت للبلدان الأقلّ نموّاً. وتمكّنت المؤسسة أيضاً من صرف أكثر من 6.6 مليار دولار أمريكيّ خلال هذه السنة.

ومن أصل 7.3 مليار دولار أمريكيّ من الاعتمادات، خصصت 4.8 مليار دولار أمريكيّ لدعم المبادلات التجارية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار استراتيجية التنويع، بلغت قيمة اعتماداتها لقطاعات غير قطاع الطاقة 3.0 مليارات دولار أمريكيّ. وإضافة إلى ذلك، وسعت المؤسسة دعمها للقطاع الخاص، إذ قدمت تمويلاً استفادت منه 47 مؤسسة مالية وشركة، وبلغ إجماليّ الاعتمادات 1.09 مليون دولار أمريكيّ. وفضلاً على ذلك، واصلت المؤسسة جهودها في سبيل تنويع عملائها، فتمكّنت من استقطاب 19 عميلاً جديداً سنة 2024، معظمهم من القطاع الخاص.

وقادت المؤسسة أيضاً مبادرات تنمية التجارة من أجل توطيد التعاون الاقتصادي الإقليميّ، والنهوض بالتعاون التجاري فيما بين الأقاليم، وتعزيز القدرات والبنى التحتية التجاريتين. وكان هذا التقدّم ناجماً عن القيادة الاستباقية للمؤسسة وعن شراكاتها المتينة في تنفيذ برامج إقليمية ومشاريع مساعدة فنية لفائدة 46 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا، والعالم العربي، وآسيا الوسطى. وفي سنة 2024، اعتُمد 31 مشروعاً من مشاريع المساعدة الفنية بقيمة 3.7 مليون دولار أمريكيّ، وذلك أساساً لفائدة قطاعات أساسية كالزراعة، والتجارة، والمالية الإسلامية، والطاقة. وتعززت هذه الجهود بإطلاق "الخدمات الاستشارية للمؤسسة" التي تقدم مجموعة من الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمالية الإسلامية والتجارة.

في سنة 2024، حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة رقماً قياسياً آخر في الاعتمادات المخصَّصة لتمويل التجارة، وذلك باعتماد أكثر من

7.3 مليار دولار أمريكيّ

لتمويل 110 عمليات.

الإطار 1: شركة طيبة للتمويل رائدة التأثير الإنمائيّ في أوزبكستان

صارت شركة طيبة للتمويل- التي كانت تُعرف سابقاً باسم طيبة للتأجير ش.م.م- جهة فاعلة أساسية في قطاع المالية الإسلامية في أوزبكستان، وذلك بالتغلب على العوائق التاريخية التي تحول دون التوفير العادل للخدمات المالية، ولا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسكان المناطق الريفية. وقد استثمرت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 5.1 مليون دولار أمريكيّ في شركة طيبة للتمويل، وهو ما ينمّ عن حرصها على النموّ الاقتصاديّ المطّرد والشمول المالي في الأسواق الناشئة.

وقد يسّرت شركة طيبة للتمويل تمويل أكثر من 50.0 مليون دولار أمريكيّ بأكثر من 500 معاملة تأجير لفائدة زهاء 450 عميلاً، وساهمت في إنشاء أكثر من 5,000 فرصة عمل، منها 33% للنساء. ووسعت الشركة نطاق خدماتها توسيعاً استراتيجياً تجاوز المراكز الحضرية إلى المناطق الريفية التي يكون فيها الحصول على التمويل التقليديّ محدوداً، ومن ثمّ قدمت الدعم الأساسيّ للمزارعين وأصحاب المنشآت الصغيرة.

وكان لشركة طيبة للتمويل تأثير إنمائيّ كبير. فقد خصصت 5.4 مليون دولار أمريكيّ للسلع والخدمات المحلية (فساهمت بذلك في دعم الصناعات المحلية)، وساهمت في الإيرادات الحكومية بمبلغ قدره 192,000 دولار أمريكيّ من الضرائب. وموّلت أيضاً كيانات الرعاية الصحية التي أمدّت 15,000 مريض بالرعاية الطبية، وهو ما ينمّ عن حرصها على الرعاية الاجتماعية. وفضلاً على ذلك، خصصت 17.5% من محفظتها لقطاع الزراعة، الذي يؤدي دوراً أساسياً في الناتج المحليّ الإجماليّ لأوزبكستان، و15% لقطاع الإنشاءات من أجل النهوض بتطوير البنى التحتية.

وتتواءم عمليات شركة طيبة للتمويل عن كثب مع عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، ومنها الهدف 1 (القضاء على الفقر) بتمكين الشركات من النموّ وإيجاد فرص العمل، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) بتمكين رائدات الأعمال. وشرعت الشركة أيضاً في تأجير المعدات الموفرة للطاقة والمركبات الكهربائية، فساهمت في العمل المناخي والممارسات المستدامة. وبفضل تعاونها مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، اجتذبت استثمارات إضافية إلى أوزبكستان، فعزّزت القدرات المالية والمؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الإطار 2: الزراعة الكربونية تمكّن المزارعين النيجيريين وتساعد على مكافحة تغير المناخ

تعاونت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع المكتب الشريف للفوسفاط- فرع أفريقيا (OCP Africa) على تنفيذ مشروع للزراعة الكربونية في نيجيريا، تمثل فيه الزراعة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغّل ما يناهز 38% من القوى العاملة. ولما كانت الأراضي الزراعية تغطي 77% من المساحة الإجمالية للبلد، فإن الزراعة مصدر مهم لانبعاثات غازات الدفيئة، ولكنها تواجه أيضاً المشكلات الملازمة للظواهر الجوية القاسية. ويقف المزارعون النيجيريون، مثل غيرهم من المزارعين في ربوع أفريقيا، في الخطوط الأمامية لمواجهة هذه التأثيرات المناخية.

وتوفر الزراعة الكربونية إطاراً يمكّن من مكافأة المزارعين الذين يعتمدون ممارسات مستدامة تشجّع حجز الكربون في التربة والنباتات، وهو ما يقلل من الانبعاثات ويدرّ دخلاً إضافياً بفضل مبيعات رصيد انبعاث الكربون. ويجمع هذا التوجُّه بين الزراعة المتجدّدة والتخفيف من آثار تغير المناخ وسوق الكربون. ويمكّن اعتماد ممارسات- مثل تناوب المحاصيل، والحراجة الزراعية، والحد الأدنى من الحراثة- المزارعين من تحسين إنتاجيتهم وهم يكافحون المشكلات المناخية في الوقت نفسه.

سيركّز المشروع على المناطق المستهدفة في ولايتي النيجر وناساراوا، ويغطي مساحة

5,000 هكتار.

وتتمثل المحاصيل المختارة في الذرة، واللوبيا، والذرة البيضاء، والقمح، والكسافا، وزبدة الشيا، والمانغو.

وسيركز المشروع على المناطق المستهدفة في ولايتي النيجر وناساراوا، ويغطي مساحة 5,000 هكتار. وتتمثل المحاصيل المختارة في الذرة، واللوبيا، والذرة البيضاء، والقمح، والكسافا، وزبدة الشيا، والمانغو.

ويوطّد هذا المشروع علاقات التعاون بين البلدان الأعضاء في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك بتعزيز التعاون بين نيجيريا والمغرب. ويعمل مشروع المكتب الشريف للفوسفاط فرع أفريقيا على بناء مهارات المزارعين النيجيريين في مجال الزراعة المتجددة، جاعلاً من بناء القدرات عنصراً أساسياً في تدخلاته. وسيتلقى المزارعون تدريباً على ممارسات التدبير الفعال للتربة، كالزراعة المغطاة، والزراعة من دون حرث، والحد الأدنى من الحرث، التي تعمل على تحسين صحة التربة بزيادة محتوى المواد العضوية وتعزيز بنية التربة.

4.6.1: التأمين من المخاطر الائتمانية والقُطرية

تؤدي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دوراً أساسياً في تعزيز التجارة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتوفر المؤسسة، بصفتها أحد كيانات مجموعة البنك، خدمات تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر السياسية الموافقين للشريعة الإسلامية، وهو أمر ضروريٌّ لتعزيز النموّ الاقتصاديّ والاستقرار في هذه المناطق.

وفي سنة 2024، أمَّنت المؤسسة 12.9 مليار دولار أمريكيّ من الأعمال التجارية، منها 9.3 مليار دولار أمريكيّ للتجارة القصيرة المدة، و3.0 مليارات دولار أمريكيّ لمشاريع استثمارية في قطاعات أساسية، كالبنى التحتية، والرعاية الصحية، والطاقة.

وفي مواجهة أزمة الغذاء العالمية التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد19- والنزاع الروسيّ الأوكرانيّ، كانت المؤسسة استباقية في دعم مبادرات الأمن الغذائيّ. فقد وافقت على تخصيص 1.12 مليار دولار أمريكيّ للمعاملات المتعلقة بالأغذية، متجاوزةً بذلك التزامها الأوليّ البالغ 500 مليون دولار أمريكيّ. وقد كان لهذا الدعم تأثير إيجابيّ على ملايين الأشخاص في مختلف البلدان الأعضاء، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأجزاء من آسيا.

وأثبتت المؤسسة أيضاً التزامها الراسخ بالعمل المناخيّ بأن حققت الهدف المحدَّد في 13%. وتجسَّد هذا الالتزام في سياستها المتعلقة بمكافحة تغيُّر المناخ، التي تتواءم مع أهداف البنك العامّة.

ومن الناحية المالية، حافظت المؤسسة على مركز قويّ، إذ حصلت على تصنيف ائتماني طويل الأمد بدرجة Aa3 من وكالة موديز وبدرجة AA- من وكالة ستاندرد أند بورز سنة 2024. وقد سجلت المؤسسة انخفاضاً بنسبة 27% في تسوية المطالبات، وهو ما يدل على تدبير فعال للمخاطر وممارسات الاكتتاب الحصيفة، ونسبة مطالبات ضعيفة قدرها 2.89%.

5.6.1: الريادة الفكرية في الاقتصاد والمالية الإسلاميين

معهد البنك الإسلامي للتنمية ("المعهد") مؤسسة معرفية ترمي إلى تذليل الصعوبات الاقتصادية بفضل حلول مبتكرة في إطار الاقتصاد الإسلاميّ. وفيما يلي بعض المبادرات الأساسية المتخَذة سنة 2024:

تحويل قطاع المالية الإسلامية: يدعم هذا البرنامج تطوير منظومات مستدامة للمالية الإسلامية بواسطة مشاريع مِنَح. وفي سنة 2024، وافق المعهد لسبعة بلدان وستّ منظمات شريكة على 24 مشروعاً جديداً للمساعدة الفنية بمبلغ قدره 4.17 مليون دولار أمريكيّ. وأكمل أيضاً 10 مشاريع منح بقيمة تراكمية قدرها مليون دولار أمريكيّ واحد.

المشاريع الرائدة: تسعى مشاريع المعهد الرائدة إلى تذليل الصعوبات الإنمائية الأكثر استعجالاً التي تواجه البلدان الأعضاء. ومن هذه المشاريع "المناطق الحرة للأوقاف" الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائيّ والطاقيّ؛ و"النظام الذكيّ لصفقات التجارة المكافئة بين دول منظمة التعاون الإسلاميّ" الرامي إلى تبسيط التجارة الدولية؛ و"الخدمات المالية الإسلامية البريدية الرقمية" الرامية إلى تعزيز الشمول المالي. وتوجد هذه المشاريع في مرحلة دراسات الجدوى.

بناء القدرات: في سنة 2024، نظَّم المعهد 16 برنامجاً تدريبياً تناولت مواضيع، منها أسواق رأس المال، وتغيّر المناخ، وتدبير السيولة، والحوكمة الشرعية، والتكنولوجيات الرقمية، والمالية الاجتماعية الإسلامية. واستفاد من هذه البرامج نحو 500 متخصص من عدة بلدان. وإضافة إلى ذلك، شارك 930 متعلماً من 130 بلداً في دورات المعهد الإلكترونية عن المالية الإسلامية على منصة edX.

تآزر التكنولوجيا والمالية الإسلامية: أحرز المعهد تقدُّماً كبيراً في تنفيذ المشاريع التي تدمج تكنولوجيا المعرفة مع المالية الإسلامية. ومن هذه المشاريع نظام التثبيت الذكي، الذي يرمي إلى تحقيق الاستقرار في أسواق الأصول بتدبير التفاوت بين العرض والطلب، الذي قُدِّم عرض عمليّ عنه سنة 2024. وصار مساعد المالية الإسلامية القائم على الذكاء الاصطناعيّ، الذي أطلق سنة 2023، منصةً مفتوحةً سنة 2024، وهو ما يمكّن من التطوير السريع مع الحفاظ على المرونة.

إنتاج ونشر المعارف: في سنة 2024، نشر المعهد 10 كتب وتقارير، وأطلق مجموعة من التقارير عن "فخار التنمية"، ووقّع شراكة استراتيجية مع مؤسسة DinarStandard لنشر التقارير عن الاقتصاد الإسلاميّ العالميّ، وأطلق المجلة الدولية للمالية الإسلامية والتنمية المستدامة بالاشتراك مع جامعة المركز الدوليّ للتعليم في المالية الإسلامية (INCEIF). واستفاد المعهد من التقدم التكنولوجيّ، فأطلق تطبيقاً للقراءة السحابية يمكّن المستخدمين من قراءة الكتب الإلكترونية على شاشات عريضة، وهو مكمّل لتطبيق قراءة كتب المعهد الإلكترونية على الأجهزة الذكية.

جائزة البنك الخاصة بالإنجاز الفعال في مجال الاقتصاد الإسلاميّ: مُنحت هذه الجائزة للبروفيسور محمد أسوتاي، أستاذ الاقتصاد السياسيّ والمالية الإسلامية والشرق الأوسطية في جامعة دورهام، تقديراً لأعماله عن الاقتصاد الأخلاقيّ الإسلاميّ ومساهمة المالية الإسلامية في التنمية المستدامة.

6.6.1: الشراكة من أجل الحدّ من الفقر

في سنة 2024، حقق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية تقدُّماً كبيراً في مهمّته الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحسين أحوال الناس، وذلك بإطلاق مختلف المبادرات الانتقائية. وركّز الصندوق، الذي بلغت مخصصاته الاستراتيجية 46.6 مليون دولار أمريكيّ، على عدة مجالات أساسية، منها التعليم، والتمكين الاقتصاديّ، والصحة.

وكان من مبادراته الأساسية برنامجُ التمويل الذكيّ للتعليم، الذي تلقى 20.0 مليون دولار أمريكيّ لتحسين النتائج التعليمية في أوزبكستان وجمهورية قرقيزستان. وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز التعلّم الشامل والقائم على الكفاءة، ومن ثمّ تمكين جيل جديد وإرساء أسس النموّ المطّرد والحدّ من الفقر. ويسلّط تعاون الصندوق مع البنك الضوء على التزامه بإصلاح التعليم الذي هو مكوّن أساسيّ من مكوّنات التخفيف من وطأة الفقر.

وكما دعم الصندوق التعليم، فكذلك أطلق مشروع مساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال للشباب والنساء في تونس، في إطار البرنامج التمويليّ "اغتنام الفرص من أجل القضاء على الفقر" [HOPE]. وترمي هذه المبادرة الرائدة إلى تحسين أحوال الفئات الاجتماعية المستضعفة، وذلك بمساعدة صغار المزارعين، والتعاونيات، والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويولي هذا المشروع اهتماماً خاصّاً لتمكين النساء والشباب، أهمّ محرّكين للنموّ الاقتصاديّ، وذلك في سبيل تهيئ محيط اقتصاديّ شامل وقادر على الصمود.

ويشكّل مشروع الإطعام المدرسيّ، والتغذية، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس في بنين جهداً مهمّاً آخر يرمي إلى تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والأحوال العامة للأطفال المحتاجين. وتؤكد هذه المبادرة الطريقة الشاملة التي يتبعها الصندوق في الحدّ من الفقر، وذلك بالوفاء بالاحتياجات التعليمية والتغذوية على حدّ سواء.

وأطلق الصندوق أيضاً مبادرة "العناية بالعيون لتمكين الأطفال في أفريقيا"، التي ترمي إلى الحد من انتشار الأخطاء الانكسارية غير المصحَّحة بنسبة 25% في 13 بلداً من البلدان الأعضاء في البنك قبل سنة 2030. وتعتمد هذه المبادرة على نجاح البرامج السابقة وتسلّط الضوء على أهمية الصحة في السياق الأوسع المتمثل في التخفيف من وطأة الفقر.

وفي سنة 2024، تجسّد جهود الصندوق التزاماً قويّاً بالتنمية المستدامة عن طريق تطوير رأس المال البشريّ والتمكين الاقتصاديّ. والصندوق، إذ يقوم بالتوزيع الاستراتيجيّ للموارد وعقد الشراكات مع البنك وغيره من الأطراف المعنيّة الأساسيّة، يواصل الاضطلاع بدور أساسيّ في تحسين الأحوال المعيشية لملايين الناس في البلدان الأعضاء في البنك، وهو ما يدل على أن التدخلات المستهدَفة يمكن أن تُحدِث تغييرات مهمّة في مكافحة الفقر.

الإطار 3: مجتمع محليّ حوّله برنامج التضامن

لطالما كافحَت قرية بونيكاسيه الهادئة، الواقعة وسط مقاطعة جاوة الغربية بإندونيسيا، في سبيل تحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية والحفاظ على البيئة. وقد درج القرويون، الذين هم حرّاس مستجمع المياه في سيبوناغارا، على الاعتماد على الغابة في معيشتهم وازدهارهم. غير أن إزالة الغابات وتغيُّر المناخ يهدّدان هذه العلاقة الدقيقة في الوقت الحاضر، وهو ما يهدّد مستقبل السكان المحليّين.

ولما كانت منظمة "ياياسان إينارا" (Yayasan Inara)، وهي منظمة غير حكومية محلية مختصة، تدرك الحاجة الماسة إلى إعادة تأهيل البيئة وتمكين المجتمعات المحلية، فإنها أطلقت مبادرة تحويلية. وشرعت في إحداث تغييرات مهمّة بدعم من "برنامج التضامن" (المعروف أيضاً باسم "برنامج تمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر") تمثَّل في منحة كبيرة وتدريب مكثف.

واعتمد المشروع طريقة شاملة تركز على المعايش المستدامة وإعادة التشجير. وقد زُوِّد القرويون بالمهارات اللّازمة لإنتاج سكَّر النخيل، وهو بديل مستدام ومربح لاستخراج الأخشاب، يوفر مصدر دخل مطّرد. ومكّن تركيب محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية أيضاً من خفض تكاليف الإنتاج والتأثير البيئي، وهو ما يضمن استدامة المبادرة.

وفي الوقت نفسه، بذلت منظمة "ياياسان إنارا" جهودها في سبيل إعادة التشجير وزراعة أنواع الأشجار المحلية لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة. وهي جهود لم تعزز التنوع الأحيائيّ فحسب، بل عززت أيضاً قدرة مستجمع المياه على الصمود، وحماية المجتمع المحليّ من الكوارث الطبيعية.

وقدّمت برامج "التضامن" التدريبية دعماً إضافياً بتمكين القرويين بالمهارات الأساسية في التدبير المالي، والزراعة المستدامة، والتأهب للكوارث. وقد أدت هذه المبادرات إلى بناء القدرات المحلية، وهو ما مكّن القرويين من اتخاذ قرارات مستنيرة واعتماد ممارسات تؤثر إيجاباً في حياتهم ومحيطهم.

وقد حقق المشروع منافع ملموسة لسكان بونيكاسيه. فحسَّن كثيراً من نوعية حياة العديد من القرويين بزيادة الدخل، وتحسين المعايش، وتوفير الكهرباء.

ومكنت الشراكة الاستراتيجية بين برنامج "التضامن" ومنظمة "ياياسان إنارا" من تحقيق تقدم كبير بالتصدي للأسباب الجذرية للتدهور البيئيّ والفقر في بونيكاسيه. ولم يؤد هذا التعاون إلى تعزيز بيئة أكثر صحة فحسب، بل فتح الطريق أيضاً نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة للقرويين.

لقد حقق المشروع منافع ملموسة لسكان بونيكاسيه. فحسَّن كثيراً من نوعية حياة العديد من القرويين بزيادة الدخل، وتحسين المعايش، وتوفير الكهرباء.

نبذة عن برنامج "التضامن" (برنامج تمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر)

برنامج تمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر ("التضامن") مبادرة تعاونية يموّلها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وتديرها إدارة القدرة على الصمود والعمل المناخيّ في البنك الإسلامي للتنمية، وينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويرمي هذا البرنامج إلى إحصاء واستقصاء منظمات المجتمع المدني في البلدان الأعضاء في البنك، وتعزيز قدراتها، وتحسين قوة حضور مشاريعها، وتيسير حصولها على التمويلات البديلة، وربطها بالجهات الشريكة والجهات الداعمة المحتملة.

7.6.1: نقل الحلول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب

يعمل البنك بنشاط على تعزيز التكامل الإقليميّ وتطوير قدرات بلدانه الأعضاء وغيرها عن طريق مبادرات من قبيل "آلية تبادل المعارف والخبرات"، ومختلف المشاريع تعاونية الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات المشتركة كالأمن الغذائي، والتعليم، والتمكين الاقتصاديّ.

آلية تبادل المعارف والخبرات

في سنة 2024، واصل البنك تيسير تناقُل الحلول الإنمائية فيما بين البلدان الأعضاء وبلدان أخرى من الجنوب بواسطة آليات وبرامج، منها برنامجُ التعاون الفني وآليةُ تبادل المعارف والخبرات.

فأما برنامج التعاون الفني، فهو وسيلة يستخدمها البنك في توفير تدخلات تطوير القدرات القصيرة المدة، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2024، اعتُمد ما مجموعه 22 عملية في إطار برنامج التعاون الفني بمبلغ قدره 713,000 دولار أمريكيّ. وتمثلت هذه العمليات فيما يلي: (أ) ثلاث زيارات دراسية بمبلغ قدره 117,500 دولار أمريكيّ؛ (ب) 15 فعالية لتبادل المعارف بمبلغ قدره 484,500 دولار أمريكيّ؛ (ج) تعيين واحد لخبراء بمبلغ قدره 35,000 دولار أمريكيّ؛ (د) دورتين تدريبيتين أثناء العمل بمبلغ قدره 76,000 دولار أمريكيّ. وأعطيت الأولوية للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً، وللأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والمالية الإسلامية، وإقامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأمّا آلية تبادل المعارف والخبرات، فواصل البنك الربط في إطارها بين البلدان الأعضاء وبينها وبين بلدان أخرى من جنوب العالَم من أجل التغلب على الصعوبات الإنمائية المشتركة. وفي سنة 2024، خُصّصت منحة قدرها 4.1 مليون دولار أمريكيّ لتدخلات نُفِّذت في هذا الإطار. ودُمجت ستة تدخلات منها في عمليات البنك العادية. واستفادت منها أذربيجان، والكاميرون، والأردن، وجزر المالديف، وطاجيكستان، وتونس في مجالات كالزراعة، والتعليم، والمياه، والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال، والتنمية الريفية.

وفي سنة 2024، اعتمد البنك أيضاً أوّل مشروع لتبادل المعارف والخبرات على الإطلاق لفائدة جالية إسلامية في بلد غير عضو. وفي إطار هذا المشروع، ستستفيد "رابطة مسلمي فيجي" من معارف وخبرات شركة سيروناي للتجارة الماليزية لاستحداث منظومة رقمية حلال مخصّصة. وسيمكّن ذلك من تحسين وتبسيط تدبير ومراقبة إصدار شهادات الحلال وآليات العمل ذات الصلة في جمهورية فيجي. وسيمكّن هذا المشروع "رابطة مسلمي فيجي" من تحديث وتحسين آليات إصدار شهادات الحلال وتوفير فرص عمل للجالية الإسلامية في فيجي.

التكامل الإقليميّ

في السنوات الأخيرة، اكتسب التكامل الإقليميّ أهمية كبيرة نتيجة عوامل عديدة. فقد دفع عدم الاستقرار الاقتصاديّ، مثلاً، البلدانَ إلى توطيد التعاون داخل مناطقها لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المحتملة. وفضلاً على ذلك، أدّى التقدم في تكنولوجيا الاتصالات إلى تيسير تكامل الأسواق، في حين دفعت ضرورة التصدي للمشكلات المشتركة- مثل تغيُّر المناخ والأمن الغذائي- إلى التعاون بين الدول.

وفي سنة 2024، نظم البنك عمليات التكامل الإقليميّ حول ثلاث ركائز أساسية هي: الترابط العابر للحدود، والتكامل التجاريّ، وتشجيع الاستثمار. ومن التدخلات المهمّة في إطار ركيزة الترابط العابر للحدود دمجُ منحة إقليمية في "مشروع إعادة تأهيل الطريق الرابط بين حدود غانا وحدود بنين والتابع للاتحاد الاقتصاديّ والنقديّ لغرب أفريقيا (CU18)" في توغو، وذلك من أجل إنشاء باحة وقوف عابرة للحدود لفائدة المركبات ذات الحمولة الثقيلة.

ولكي يحسّن البنك فعالية جهوده في مجال التكامل الإقليميّ، أطلق مبادرتين هامتين هما: مبادرة الترابط في آسيا الوسطى، ومبادرة الساحل. فأما مبادرة الترابط في آسيا الوسطى، فتمثلت في إجراء ثلاثة تحليلات لقابلية تمويل مشاريع الترابط في مجالي النقل والطاقة، وذلك بالتعاون مع البنك الآسيويّ للاستثمار في البنى التحتية ومركز التعاون المتعدد الأطراف للتمويل الإنمائيّ. وأمّا مبادرة الساحل، فبدأت عملية صياغة البرنامج بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة الخاص المعنيّ بالتنمية في منطقة الساحل والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وركزت على تحديد مشاريع الاستثمار وتطوير القدرات في المنطقة.

وفي سنة 2024، نظّم البنك ستَّ فعاليات للتكامل الإقليميّ، منها "المنتدى التشاوريّ الرابع لمنظمات التعاون الإقليميّ في منطقة منظمة التعاون الإسلامي"، الذي عُقد يومي 19 و20 نوفمبر في مراكش (المغرب). وقد جمعت هذه الفعالية 22 منظمة دولية وأسفرت عن برنامج مشترك يضم مقترحات مشاريع ملموسة.

وعلى الصعيد المالي، خصَّص البنك مبلغ مليون دولار أمريكيّ واحد سنة 2024 لدعم التكامل الإقليميّ، وحشد 3.55 مليون دولار أمريكيّ لعمليات جديدة خلال السنة. ووُجّهت أموال المنح نحو دعم ثمانية مشاريع تركز على مجالات مختلفة، منها رقمنة التجارة، وتشجيع الاستثمار، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأمن الغذائيّ، والربط البحريّ، وأسواق الطاقة الإقليمية، وتطوير الخدمات اللوجستية، وريادة الأعمال، وتخطيط النقل.

الإطار 4: توفير الرعاية المكثفة في الصومال بفضل آلية تبادل المعارف والخبرات

لطالما واجه مستشفى جامعة شرق أفريقيا في منطقة بوساسو بولاية بونتلاند في الصومال مشكلة كبيرة هي عدم وجود وحدة عناية مركزة، وهي وحدة مهمّة لإنقاذ الأرواح. وقد أنشئ هذا المستشفى سنة 2010، ويضم 50 سريراً ويخدم نحو 700,000 شخص في المنطقة. وساهم عدم وجود وحدة عناية مركزة في منطقة بوساسو أو منطقة باري عموماً في ارتفاع معدلات وفيات المرضى الذين يحتاجون إلى عناية مركزة، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى تحسين البنى التحتية الطبية.

وتداركاً لهذا النقص، أطلق البنك مشروع تبادل المعارف والخبرات بالتعاون مع مصر من أجل تحسين الخدمات الصحية بفضل التطبيب عن بُعد. وركز المشروع على إنشاء وحدة عناية مركزة جديدة في مستشفى جامعة شرق أفريقيا بالاستفادة من خبرات المستشفى الافتراضيّ التابع لجامعة عين شمس بمصر. وقد شارك البنكُ الإسلاميّ للتنمية والوكالةُ الإندونيسية للتنمية الدولية في تمويل هذا المشروع، وبدأ تنفيذه في شهر يناير 2024.

وفي شهر نوفمبر 2024، أطلقت وحدة العناية المركزة بعد الانتهاء من المهام الأساسية، ومنها توريد المعدات الطبية، وتركيب محطة الأكسجين، وتنظيم برامج تدريبية للطاقم الطبيّ. وقد اضطلع الخبراء الطبيون المصريون بدور أساسيّ في المشروع، فقدموا التدريب أثناء العمل والاستشارات عن بُعد للطاقم الطبيّ الصوماليّ. وصُمّم هذا الدعم لتزويد الجهات المحلية المقدّمة للرعاية الصحية بالمهارات والثقة اللازمة لتدبير وحدة العناية المركزة تدبيراً مستقلاً.

ويمثّل إنشاءُ وحدة العناية المركّزة في مستشفى جامعة شرق أفريقيا مرحلة مهمّة في تحسين الرعاية الصحية لسكان منطقة بوساسو البالغ عددهم 700,000 نسمة. فهو يسدُّ نقصاً كبيراً في الخدمات الطبية، ويتيح للمرضى الذين يحتاجون إلى العناية المركّزة فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة، ويساعد على تحقيق نتائج صحية فضلى للمنطقة.

يمثّل إنشاءُ وحدة العناية المركّزة في مستشفى جامعة شرق أفريقيا مرحلة مهمّة في تحسين الرعاية الصحية لسكان منطقة بوساسو البالغ عددهم

700,000 نسمة

تطوير القدرات

يولي البنك اهتماماً كبيراً لتطوير القدرات، لأنه يعتبره استراتيجية ضرورية لتعزيز النموّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ المطّرد في بلدانه الأعضاء. وتتواءم هذه المبادرة مع استراتيجية البنك المعاد مواءمتها (2023-2025)، التي يمثل فيها تطوير القدرات مجالاً ناظماً أساسيّاً. وتشمل مبادرة البنك مختلف الأنشطة التي ترمي إلى تحسين قدرات الأفراد، والمنظمات، والبيئات المواتية بمعناها الواسع.

وفي سنة 2024، بُذِلت جهود جبّارة، منها مساعدة "مديرية التعاون الفني في أفريقيا" بنيجيريا على تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية، ولا سيما في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وآلية تبادل المعارف والخبرات. وينمّ هذا التعاون عن التزام البنك بالعمل مع الجهات الإنمائية الشريكة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

ونظّم البنك، طوال السنة، عدة ورشات ومبادرات تدريبية مؤثرة. ففي شهر نوفمبر، نُظّمت ورشة في الجزائر عن التمكين الاقتصاديّ والتمويل الأصغر وتحليل الفقر، وضمّت مصرف السلام و15 منظمة غير حكومية شريكة. كذلك، نُظّمت دورة تدريبية افتراضية عن حاضنات الأعمال والتمكين الاقتصاديّ وضمّت أكثر من 100 مشارك اكتسبوا استراتيجيات عملية من أجل تحسين مبادراتهم.

وتعاون البنك أيضاً مع معهد التعاون الاقتصاديّ الإقليميّ لآسيا الوسطى من أجل إجراء حوار استراتيجيّ بشأن دور تكنولوجيا التعليم في تحسين نوعية التعليم في منطقة معهد التعاون الاقتصادي الإقليميّ لآسيا الوسطى. وقد شاركت في هذا الحوار، الذي يرمي إلى وضع برنامج لدعم دمج التكنولوجيات المناسبة في التعليم، وزارات التعليم بأوزبكستان وقازاقستان وطاجيكستان وباكستان.

واحتفالاً باليوم الدوليّ للقضاء على الفقر الذي تُحييه الأمم المتحدة، نظّم البنك الإسلامي للتنمية- بالتعاون مع مركز الدراسات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (سيسريك) - ورشة إلكترونية ركزت على استخدام آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثيّ للتخفيف من وطأة الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلاميّ. وفضلاً على ذلك، استفاد أكثر من 250 مشاركاً من 44 بلداً، ولا سيما في أفريقيا، من دورة تدريبية إلكترونية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثيّ.

ونظّم البنك أيضاً- بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة- ورشةً عن الخيارات الجديدة لاتفاقيات الاستثمار الدولية في أفريقيا، وورشة عن المالية الإسلامية والتمكين الاقتصاديّ اجتذبت أكثر من 40 مشاركاً، منهم محافظو بنوك مركزية وصنّاع قرارات.

وفي قطاع الصحة، أحرز "برنامج البنك المتعلق بالتحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه" تقدّماً كبيراً في تطوير القدرات بتحسين خدمات رعاية العيون في البلدان الأفريقية الأعضاء. وفي نهاية سنة 2024، كان البرنامج قد دعم 24 طبيباً عامّاً في تدريبهم التخصّصيّ في طبّ العيون، و9 أطباء عيون في تدريب تخصّصيّ فرعيّ، و95 فنيّاً كي يصبحوا من كبار فنيي طب العيون.

8.6.1: تسخير الموارد العالمية للمبادرات الإنمائية المؤثّرة

في سنة 2024، أحرزت "إدارة الشراكات والترويج العالميّ وتعبئة الموارد" في البنك تقدّماً كبيراً، وذلك بإيلاء الاهتمام لتعزيز الشراكات وحشد الموارد لأجل المبادرات الإنمائية المؤثّرة. وكان أحد إنجازاتها الكبرى هو تعبئة 41.0 مليون دولار أمريكيّ في شكل منح، مع توقع الحصول على 28.0 مليون دولار أمريكيّ إضافية. ومن بين المساهمات الكبيرة 15.45 مليون دولار أمريكيّ من مؤسسة بيل وميليندا غيتس و22.66 مليون دولار أمريكيّ من وزارة الطاقة السعودية، من أجل تمويل مختلف المبادرات، مثل "مبادرة القضاء على بقايا شلل الأطفال" و"الصندوق الاستئماني للطهي النظيف". وفي سنة 2024، ساهمت الجهات المالية الشريكة في التمويل بمبلغ قدره 5.5 مليار دولار أمريكيّ في المشاريع التي يمولها البنك، وهو ما حسّن من كفاءتها بفضل تقاسم المسؤوليات المالية والإدارية.

وإضافةً إلى تعبئة الموارد المالية، كانت "إدارة الشراكات والترويج العالميّ وتعبئة الموارد" استباقية في إعداد إطار فعال للترويج العالميّ. فقد أطلقت أول إطار عالميّ لها من نوعه يرمي إلى وضع منهجية موحَّدة واستراتيجيّة في مبادرات الترويج. وتحققت هذه المبادرة باستكمال عدة مذكرات تفاهم مع الجهات الشريكة الأساسية، ومنها البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية وبنك التنمية الأفريقيّ. كذلك، تعزّزت الجهود التعاونية عن طريق مبادرات تعاون عميق نُظّمت مع مختلف الجهات الشريكة- ومنهم أعضاء مجموعة التنسيق العربية والبنك الدوليّ- التي شجّعت التعاون وتبادل المعارف.

وعلى الصعيد المالي، أدّت هذه الإدارة دوراً حاسماً في تنسيق مساهمات البنك في المبادرات العالمية المهمّة، منها المذكرة الإعلامية للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وخارطة طريق مجموعة العشرين، اللتان كانتا أول وثيقتين تسلّمهما مجموعة رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لمنتدى مجموعة العشرين. ونشرت أيضاً "مختصر أهداف التنمية المستدامة" بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك، ووثيقة بعنوان "الحياة على الأرض: مسارات نحو مستقبل مستدام"، في إطار مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي عُقد بالرياض.

الإطار 5: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي- شراكة طويلة الأمد

بدأت الشراكة بين البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي سنة 1976، وأُضفِيَ عليها الطابع الرسميّ سنة 2002 بمذكرة تفاهم للتعاون المؤسسيّ جُدّدت في السنوات 2005 و2008 و2019. ويرمي إطار الشراكة الاستراتيجية التاريخيّ الذي أُطلق سنة 2015، إلى زيادة التمويلات المشتركة، وجُدّد بموجب مذكرة تفاهم جديدة في شهر أكتوبر 2023.

وعلى الرغم من تراجع التمويلات المشتركة فيما بين سنتي 2020 و2022، فقد مكنت مذكرة التفاهم (2023) من إعادة تنشيط الجهود، وهكذا قدمت أكثر من 4.0 مليارات دولار أمريكيّ في سنة واحدة (1.4 مليار دولار أمريكيّ من البنك الإسلامي للتنمية و2.9 مليار دولار أمريكيّ من مجموعة البنك الدوليّ)، أي 70% من الهدف المتمثل في 6.0 مليارات دولار أمريكيّ قبل سنة 2026. وقد أطلقت المشاريع الرئيسة في الاتحاد القُمُريّ وإندونيسيا وباكستان وطاجيكستان وتركيا، ويُزمع إصدار تقرير مشترك رائد عن التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 2025

وتتضمن مذكرة التفاهم (2023) هدفاً صريحاً هو التمويل المشترك من أجل تعزيز التعاون. وخلال السنة الأولى، تجاوز حجم التمويل المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي حجمه في السنوات الخمس السابقة، وهو ما يدل على تأثير تعزيز الجانب التشغيليّ.

الشكل 1-11: التمويل المشترك بين البنك الإسلاميّ للتنمية والبنك الدوليّ
(بملايين الدولارات الأمريكية)